# الاتفاقية الأمنية تجدد التوتر بين واشنطن وكابل

**كابل / واشنطن / متابعات :**

تشهد العلاقات بين الولايات المتحدة وأفغانستان توترا متصاعدا، فبينما هدد الرئيس الأميركي باراك أوباما نظيره الأفغاني حامد كرزاي بسحب جميع القوات الأميركية من أفغانستان بحلول نهاية العام الجاري، أكد الأخير تمسك بلاده بشروط توقيع الاتفاقية الأمنية مع واشنطن وأبرزها بدء عملية سلام مع حركة طالبان.

وذكر مكتب الرئيس الأفغاني في العاصمة كابل أن كرزاي يشترط لتوقيع هذه الاتفاقية بدء عملية سلام مع حركة طالبان المسلحة في بلاده.

وإضافة إلى رفض كرزاي التوقيع على الاتفاقية الأمنية التي تنص على تحصين الجنود الأميركيين من أي مقاضاة، وتحدد مهمة القوات الأميركية المتبقية بعد العام 2014 في التدريب ومكافحة "الإرهاب"، فإن عددا من مرشحي الرئاسة الأفغانية أشاروا كذلك إلى أنهم لن يوقعوا على ذلك الاتفاق.

وهدد أوباما بسحب جميع القوات الأميركية من أفغانستان، غير أنه لم يستبعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الأفغانية المقبلة بشأن بقاء مجموعة من الجنود بعد 2014، في إشارة إلى الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أبريل المقبل.

وقال أوباما لكرزاي في مكالمة هاتفية إنه بعد أن رفض التوقيع على اتفاقية أمنية ثنائية مع واشنطن، فإنه ليس أمام وزارة الدفاع سوى التخطيط لسحب جميع القوات الأميركية، بحسب بيان أصدره البيت الأبيض.

وجاء في البيان أن أوباما طلب من وزارة الدفاع ضمان أن تكون لديها خطط كافية لتنفيذ انسحاب منظم بنهاية العام، إذا قررت الولايات المتحدة عدم الإبقاء على أي جندي في أفغانستان بعد 2014.

يشار إلى أن الحكومتين على خلاف منذ عدة أشهر بسبب رفض كرزاي التوقيع على اتفاق يحكم وجودا أميركيا مستمرا في أفغانستان بعد انسحاب الجزء الأكبر من قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في وقت لاحق هذا العام.

يأتي هذا بينما كشف مسؤولون أميركيون أن الولايات المتحدة كثفت حملتها ضد شبكة "حقاني" المرتبطة بحركة طالبان، في محاولة لتوجيه ضربة دائمة لمن تصفهم بالمتشددين قبل رحيل القوات الأجنبية نهاية هذا العام.

وقالت تقارير إعلامية إن إدارة أوباما أنشأت وحدة خاصة جديدة مقرها كابل لتنسيق الجهود ضد الشبكة أواخر العام الماضي، في إطار إستراتيجية جديدة تشمل وكالات حكومية متعددة. ويقود الوحدة ضابط برتبة عقيد، وهي تضم قوات خاصة وقوات تقليدية وأفرادا من المخابرات وبعض المدنيين لتحسين استهداف أعضاء "حقاني" وتكثيف التركيز على الشبكة.

# رئيس جنوب السودان سلفاكير يرفض حكومة انتقالية لا تشمله

**جوبا / متابعات :**

أكدت حكومة جنوب السودان أنها لن تقبل بتشكيل حكومة انتقالية لا تشمل الرئيس الحالي سلفاكير ميارديت، في وقت استقبلت فيه العاصمة جوبا الرئيس الكيني أوهورو كينياتا في زيارة يرى مراقبون أن هدفها إقناع سلفاكير بقبول مقترح وساطة منظمة إيغاد لإنهاء العنف في البلاد وتحقيق السلام في أحدث دول العالم.

وكان سلفاكير قد تلقى رسالة خطية من رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين تتعلق بالمشاورات الجارية للمضي قدما في جولة جديدة من محادثات السلام بين جوبا والمسلحين التي تجرى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

ورفض وزير الخارجية الإثيوبي تيدروس أدهانوم الإدلاء بأي تفاصيل عن طبيعة المقترح، واكتفى بقوله إن الرسالة تتعلق بمسار عملية السلام في البلاد.

وقال مسؤول بارز في وزارة الخارجية بجنوب السودان إن موفد رئيس الوزراء الإثيوبي إلى جوبا حمل مقترحا بتشكيل حكومة انتقالية في البلاد لا تشمل كلا من الرئيس سلفاكير وزعيم المسلحين رياك مشار.

وأضاف المسؤول مفضلا عدم ذكر اسمه أن الحكومة أبلغت الموفد الإثيوبي برفضها القاطع لهذا المقترح بحجة الاستناد إلى أن سلفاكير رئيس منتخب ومن الواجب الأخلاقي أن يكمل فترته الرئاسية، مشيرا إلى أن زيارة الرئيس الكيني كينياتا تأتي لإجراء نقاشات مستفيضة مع سلفاكير بشأن هذا المقترح.

وكان مشار قد طالب بتنحي الرئيس عن حكم البلاد، وأن تشكل حكومة انتقالية جديدة برئاسة شخصية مستقلة، على أن تعمل الحكومة الجديدة على إجراء مصالحة وطنية شاملة في البلاد والتحضير للانتخابات العامة المتوقعة إجراؤها العام المقبل.

وقال كينياتا في مؤتمر صحفي عقده بجوبا بعد انتهاء اجتماعه مع سلفاكير، إنهما بحثا مختلف القضايا المتعلقة بطبيعة الأوضاع الراهنة في البلاد، مشيرا إلى أن دول الإقليم قلقة بشأن الأحداث الجارية في جنوب السودان، داعياً رؤساء القارة للتحرك بما يضمن إحلال السلام في جنوب السودان، وواصفا المحادثات بينهما بأنها كانت «نقاشات مثمرة».

ويرى الكاتب الصحفي أبراهام مرياك أن المقترح الجديد «ليس منطقيا» لأنه قد أتى من ممثلي المجتمع المدني الذين ترفض الحكومة وجودهم في المفاوضات.

وأضاف أنه حتى يتحقق السلام في جنوب السودان فإن من المتوقع أن تدفع الوساطة بمقترح آخر يدعو إلى تقاسم السلطة، بحيث يأتي بموجبه زعيم المسلحين نائبا أول لرئيس الجمهورية، أو رئيسا لمجلس الوزراء ولكن بصلاحيات محددة في الدستور.

وأكد أبراهام أن هذا المقترح هو «الأقرب للواقع»، لكنه يجعل الفترة الانتقالية قنبلة موقوتة ما لم تُمارس ضغوط دولية على الطرفين.

## موسكو توافق على طلب يانوكوفيتش لحمايته..

# تأهب عسكري روسي وتحذيرات من تدخلها بأوكرانيا

**موسكو / كييف / متابعات :**

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها وضعت مقاتلاتها على الحدود مع أوكرانيا في حالة تأهب، وسط تحذير أوكراني وأميركي من أي تحرك عسكري روسي، ولا سيما بعد سيطرة مسلحين من أصول روسية على مبنى الحكومة والبرلمان في شبه جزيرة القرم جنوبي البلاد.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن وزارة الدفاع الروسية قولها في بيان أمس الخميس إنها وضعت المقاتلات على الحدود الغربية في حالة التأهب القتالي.

وأشار البيان إلى أن المقاتلات تقوم بدوريات مستمرة في المناطق الحدودية منذ لحظة تلقي الإشارة بإعلان حالة التأهب القصوى.

بدورها، أكدت الخارجية الروسية أيضا أن موسكو ستدافع عن حقوق المواطنين الروس في القرم «بلا هوادة».

وقالت الوزارة -عبر حسابها على موقع تويتر- إنها ستستمر في الدفاع عن حقوق مواطنيها بالساحة الدولية و«سترد بقوة حين تتعرض هذه الحقوق للانتهاك» مشيرة إلى أن «انتهاكات» حقوق الإنسان بأوكرانيا مبعث قلق، وفق تعبير البيان.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أمر الأربعاء بإجراء عملية تفقد مفاجئة للقوات في المناطق العسكرية بالغرب والوسط القريبة من أوكرانيا، للتأكد من جهوزيتها للقتال.

وقالت الأنباء إن إعلان التأهب الروسي والاستعانة بـ150 ألف جندي ومائتي طائرة وثمانين سفينة والسلاح الفضائي يدل على رغبة موسكو في استعراض العضلات أمام الغرب، وكل من يدعم السلطات الجديدة في كييف.

ولكن الأنباء أشارت إلى أن المراقبين يستبعدون تدخل روسيا عسكريا لأسباب كثيرة، منها أن أوكرانيا تتمتع بقوة عسكرية لا يستهان بها في المنطقة.

وردا على إعلان التأهب الروسي، استدعت كييف القائم بالأعمال الروسي وطلبت منه احترام سلامة الأراضي الأوكرانية.

وحذر الرئيس الأوكراني المؤقت ألكسندر تورتشينوف موسكو من أيّ اعتداء عسكري في شبه جزيرة القرم، وقال أمام البرلمان إن أي تحرك لجنود البحرية الروسية سيعد عدوانا عسكريا.

من جانبه، أعلن وزير الداخلية الأوكراني بالوكالة أرسين أفاكوف عن رفع حالة التأهب بين صفوف القوات الأمنية جميعها بمدينة سيمفروبل بشبه جزيرة القرم جنوبي البلاد، بعد سيطرة مسلحين على مقري البرلمان والحكومة أمس الخميس.

وكانت الأنباء قد قالت في وقت سابق إن قوات الشرطة حاصرت المقرين، ومنعت المواطنين من الدخول والخروج إلى المبنيين.

ونقلت عن رئيس الحكومة المحلية تأكيده أهمية احتواء الأزمة، وأن المسلحين لم يفصحوا حتى الآن عن مطالبهم.

وجرت الأربعاء مواجهات بين انفصاليين مؤيدين لروسيا وتتار من السكان يؤيدون القيادة الجديدة بأوكرانيا.

في هذا السياق، دعا البيت الأبيض كل اللاعبين الخارجيين إلى احترام سيادة أوكرانيا والامتناع عن أي كلام أو أفعال «استفزازية» واستخدام نفوذهم لدعم الوحدة والسلام في ذلك البلد.

وقال في بيان إن الولايات المتحدة تدعم عمل القادة الأوكرانيين على تشكيل حكومة شاملة ومتعددة الأطراف تمثل كل الشعب الأوكراني، بينما يستعدون لانتخابات في مايو ، واستعادة النظام والاستقرار والوحدة بالبلاد.

وأكد بيان البيت الأبيض أن واشنطن ستعمل مع المجتمع الدولي لبناء حزمة مساعدة اقتصادية ترتبط بمدى تقدم كييف في التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة.

وفي تصريحات سابقة له، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إن على روسيا أن تكون «حذرة جدا» في قراراتها بشأن أوكرانيا وأن تحافظ على التزامها باحترام سيادة هذا البلد.

واعتبر كيري في وقت سابق أن أي تدخل عسكري روسي في أوكرانيا، سيكون «خطأ فادحا».

وكان مجلس «الميدان» -الذي يجمع قادة المعارضة الأوكرانية السياسيين وجمعيات المجتمع المدني-أعلن مساء أول من أمس الأربعاء تعيين أرسيني ياتسنيوك الأوروبي التوجه رئيسا للوزراء.

وفي تطور آخر، نسبت وكالة أنباء روسية إلى مصدر بالسلطات الروسية قوله أمس الخميس إن بلاده وافقت على ضمان السلامة الشخصية لرئيس أوكرانيا المعزول فيكتور يانوكوفيتش الذي قال أمس إنه لايزال الرئيس الشرعي للبلاد.

وكان المدعي العام بالوكالة أعلن أنه تم إصدار مذكرة توقيف دولية بحق يانوكوفيتش الملاحق بتهم «عمليات قتل جماعية» وفق وصف المدعي العام.

# الجيش الإسرائيلي يعلن التأهب على الحدود مع لبنان

**القدس المحتلة / متابعات:**

على الرغم من أن التقديرات الإسرائيلية لا تتوقع أن يلجأ حزب الله اللبناني إلى شن هجوم صاروخي على شمال إسرائيل انتقاماً للغارات التي استهدفت شحنات أسلحة بعد تجاوزها الحدود السورية في البقاع اللبناني، فإن منسوب القلق العسكري والأمني سجل ارتفاعاً ملحوظاً، حيث واصل الطيران الحربي تحليقه في شمال إسرائيل لساعات. كما نشر الجيش الإسرائيلي بطاريتين من منظومة «القبة الحديدية» المختصة باعتراض الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وطُلبَ من المزارعين الإسرائيليين الامتناع عن الذهاب إلى مزارعهم المتاخمة للحدود مع لبنان خشية من عمليات قنص، بالإضافة الى ذلك أوعز الجيش الإسرائيلي إلى حراس المستوطنات الإسرائيلية الحدودية بالاستنفار.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، أعلنت قيادة «الجبهة الداخلية» في الجيش الإسرائيلي أن بإمكان السكان في شمال إسرائيل مواصلة حياتهم العادية ومزاولة أعمالهم لكنها نصحتهم بالاهتمام بمعرفة الأماكن المحمية والآمنة للتوجه إليها في حال الطوارئ.

مجمل هذه الإجراءات تبدو احترازية وتعكس حقيقة أن إسرائيل تتعامل بجدية مع تهديدات حزب الله عادة، وإن كانت إمكانية فتحه مواجهة مع إسرائيل لا تبدو قوية الفرص، بسبب انشغاله بالحرب في سوريا بحسب القراءة الإسرائيلية.

ومن هنا تتجه الخشية الإسرائيلية الآن إلى احتمال أن يختار حزب الله الرد في رقعة جغرافية أخرى، من خلال عمليات تطال دبلوماسيين إسرائيليين في أوروبا أو أميركا اللاتينية أو محاولة استهداف سيّاح إسرائيليين في الخارج كما جرى في بلغاريا. أيا كان فإن إسرائيل ستواصل على الأغلب توجيه ضربات لشحنات أسلحة استراتيجية ونوعية - تخشى أن تخل، إن وصلت حزب الله، بالتوازن الاستراتيجي القائم - في العمق السوري وفي لبنان أيضاً، بعد تسجيل أول غارة على موقع لحزب الله منذ حرب تموز عام 2006 وتوقيع اتفاق 1701.

وقد تكون الغارة الأخيرة نقطة اختبار بالنسبة للإسرائيليين لفحص قدرة الردع في مواجهة حزب الله.

يشار إلى أن الجبهة الشمالية، بشقيها السوري واللبناني، تشهد ازدياداً في التأهب العسكري الإسرائيلي حيث شكلت إسرائيل فرقة لوائية جديدة نشرتها مؤخراً في الجولان المحتل وعلى حدود لبنان، قالت المصادر العسكرية الإسرائيلية إنها تتمتع بقوة نارية أفضل وقدرة أعلى على التدخل السريع.

## خيارات بوتين الأوكرانية القاتلة!

› راجح الخوري

الزلزال الاوكراني في بداياته. عزل فيكتور يانوكوفيتش وحكومته ليس اكثر من تفصيل على رغم الغضب المتصاعد في الكرملين. الأهم ما سيحصل غداً سواء ابتلعت موسكو ما تسميه «الانقلاب الذي نفذه ديكتاتوريون يديرون اوكرانيا بالارهاب»، او انزلقت الى تكرار ما فعلته عندما ارسلت مدرعاتها لسحق «ربيع براغ» عام 1968، او عندما ذهبت الى الحرب في جورجيا عام 2008.

والأهم أيضاً ان اقتلاع رجل موسكو من السلطة في كييف يحرّك الزلازل، ليس في الجمهوريات السوفياتية السابقة فحسب بل داخل روسيا عينها حيث تتململ معارضة متصاعدة ضد «قيصرية فلاديمير بوتين»، فقد انفجرت تظاهرات امام الكرملين عشية قسَمه اليمين لولاية ثالثة، وها هو يضيق بمعارضة فرقة فنيّة نسائية فيلاحق أعضاءها بالجلد امام انظار العالم في سوتشي!

والأهم اكثر هو النتائج المخيفة للهوّة الاقتصادية العميقة التي تمثّلها ديون اوكرانيا البالغة اكثر من 600 مليار أورو ومعظمها لمصلحة المصارف الروسية، ففي موازاة الخوف المتزايد من نشوب صراع عسكري يثيره التدخل الروسي، ترتفع المخاوف من ان تتحول الازمة زلزالاً مالياً يضرب في الاقليم، في وقت ليس هناك من قابليات غربية اميركية او اوروبية لسداد هذه الديون الهائلة!

لقد بدا مبلغ الـ15 مليار دولار الذي حاول بوتين ان يدعم به حكومة يانوكوفيتش عشية الانهيار الدراماتيكي، أشبه بحصاة صغيرة لا تسند صخرة متدحرجة تتهدد الاقتصاد الروسي بالذات، ففي حديث مع صحيفة «التلغراف» البريطانية يقول لارس كريتنسن من مصرف «دانسكي» ان قصة اوكرانيا ستتحول من صراع وطني الى صراع جيوسياسي على خلفية آثارها المالية، ذلك ان قيمة الروبل الروسي تنخفض الى مستويات قياسية في مقابل الأورو، وهذه عدوى ستضرب في بولونيا والمجر ورومانيا، وما حصل من ذعر اقتصادي عشية التدخل الروسي في جورجيا ليس إلا جزئياً قياساً بالوضع الراهن، لهذا يمكن فهم الاخطار التي يطلقها زلزال كييف!

نيكيتا خروتشوف كان اوكرانياً، ولأنه كره سلفه جوزف ستالين الجورجي الاصل، والذي هجّر الجالية المسلمة من شبه جزيرة القرم، لم يتردد عام 1954 في منح الجزيرة لاوكرانيا، وقيل انه فعل هذا «في ليلة من الفودكا»، ومن منطلق تأكيد الاحساس في الكرملين بأن اوكرانيا هي فعلاً روح روسيا وأهراؤها. الآن بعد ستين عاماً تبدو اوكرانيا فالق الزلزال السياسي والمالي الذي يهدد مستقبل روسيا ودول المنظومة السوفياتية السابقة وصولاً الى القوقاز ومروراً بأذربيجان.

تقول الباحثة الروسية ايلينا شيفيستوفا من معهد كارينغي «ان ما حدث في كييف يثير الرعب والخوف والانزعاج في الحكومات المندرجة في اطار من الشراكة مع اوروبا الشرقية، التي يريد بوتين ان يجعل منها منظومة اقتصادية»... لكن ترددات الزلزال الاوكراني لن تتأخر!

## هل تشعل أوكرانيا حربا باردة جديدة؟

أولت صحف بريطانية اهتماما بالأزمة التي تشهدها أوكرانيا، ودعت إحداها العواصم الغربية وواشنطن إلى بناء الجسور مع موسكو بشأن هذا الملف، وتساءلت أخرى «لماذا يحاول الغرب بدء حرب باردة جديدة مع روسيا»، كما شغلت أزمة اللاجئين السوريين وأحداث مصر اهتمامات الصحف أيضا.

فقد دعت صحيفة ذي إندبندنت في افتتاحيتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى ما وصفته ببناء الجسور مع روسيا، وذلك بشأن مستقبل أوكرانيا، وقالت إن البديل لن يكون في صالح أي من الجميع.

وأوضحت الصحيفة أن من الصحيح أن الرئيس الأميركي باراك أوباما وحلفاءه الأوروبيين غير راغبين في المواجهة مع موسكو، ولكن الأزمة الأوكرانية لا تزال في بدايتها، وسط الخشية من تفاقمها بشكل أكبر ينذر بالانقسامات والانفصال وبتصفية الحسابات، بل وبحرب أهلية يتردد صداها خارج البلاد.

وأضافت الصحيفة في تقرير منفصل أن القوى الكبرى في العالم تحاول منع تفاقم الأزمة الأوكرانية في أعقاب تمكن المعارضة من تنحية الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، وأن الغرب يحاول تخفيض معدل التوتر بشأن ما يجري، وسط خشية الأوكرانيين من انهيار اقتصاد بلادهم وتعرضها لحالة من الفوضى.

من جانبها تساءلت صحيفة ذي ديلي تلغراف -في مقال للكاتب تيم ستانلي- بالقول «لماذا نحاول إشعال حرب باردة جديدة بين الغرب والشرق بسبب الأزمة الأوكرانية؟».

وأوضحت أن الغرب كان يعلم أن روسيا هي التي تدير دفة الأمور في أوكرانيا، وأن الرئيس الأوكراني المعزول كان بمثابة الدمية لموسكو، فلماذا لم تقم الأخيرة بحمايته من السقوط بهذه السهولة؟

كما تساءلت الصحيفة عن سر استعداد بريطانيا لتقديم المساعدات لأي حكومة أو قيادات تخلف الرئيس الأوكراني المعزول، موضحة أن الغرب يحاول دعم أي شخص أو جهة تعارض سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا دعتا إلى عدم تحول أوكرانيا إلى ساحة حرب بين الشرق والغرب، في حين تعهدت روسيا بعدم التدخل بشؤونها الداخلية.

وفي الشأن السوري، أشارت صحيفة ذي ديلي تلغراف إلى أن السوريين يتصدرون مجموعات اللاجئين في العالم، في ظل الحرب المستعرة في البلاد منذ حوالي ثلاث سنوات، التي أسفرت عن مقتل وإصابة مئات الآلاف وتشريد الملايين.

يُشار إلى أن الأمم المتحدة أعلنت أن السوريين الفارين من الحرب في بلادهم أصبحوا تقريبا أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم وشارفوا على تجاوز عدد اللاجئين الأفغان المقدر عددهم اليوم بـ2.55 مليون.

وأوضحت مصادر في الأمم المتحدة أن نحو 9.3 ملايين سوري -أي ما يعادل نصف السكان تقريبا- يحتاجون المساعدة، وأن 2.4 مليون من بين هؤلاء قد فروا إلى خارج البلاد خصوصا في اتجاه لبنان والأردن وتركيا.